



دورة متقدمة في إطار السياسات المالية والحكم



دورة متقدمة في إطار السياسات المالية والحوكمة

المرجع: 224292_1129 التاريخ: 29 مارس – 2 أبريل 2027 المكان: أديس أبابا الرسوم: Euro 4500

نظرة عامة

دورة متقدمة في إطار السياسات المالية والحوكمة هي دورة لمدة أسبوع لمديري المالية والمراقبين الماليين وملوك السياسات ومديري المحاسبة ومتخصصي الحوكمة، ويغادر المشاركون ومعهم دليل محكوم للسياسات المالية ومصفوفة صلاحيات وخارطة تنفيذ. ينظم المشاركون سياسات الموازنة والإيرادات والمصروفات والخزانة والبنوك ورأس المال العامل والأصول الثابتة والتقديرات المحاسبية والإقفال والتقارير. كما يحددون الملكية والصلاحيات وفصل الواجبات والوصول إلى الأنظمة والاستثناءات وضبط الإصدارات وأدلة التنفيذ وضمان التطبيق والمراجعة الدورية. تطور أجابيل للتدريب قدرات عملية في إطار السياسات المالية والحوكمة.

الفئات المستهدفة

- مديرو المالية المسؤولون عن رعاية السياسات واعتمادها
- المراقبون ومديرو المحاسبة المسؤولون عن قواعد المالية ونزاهة التقارير
- ملوك السياسات المالية المسؤولون عن الصياغة والتنفيذ والمراجعة
- متخصصو الحوكمة والمخاطر المسؤولون عن مواعمة الصلاحيات والضوابط
- فرق التدقيق الداخلي والضمان التي تقيم تصميم السياسات وتطبيقها

تفترض الدورة فهم المشاركين لعمليات المالية الأساسية والحوكمة المؤسسية. ولا تتناول المحاسبة التمهيدية أو إجراءات المعاملات التفصيلية أو الصياغة القانونية.

الإدارات والقطاعات

تخدم الدورة الجهات التي تحتاج إلى حقوق قرار مالية متسقة ودورات حياة مضبوطة للسياسات.



- إدارات المالية والمحاسبة والخزانة والرقابة المالية
- الحوكمة والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي
- الجهات العامة والمؤسسات المنظمة
- المجموعات المؤسسية ومراكز الخدمات المشتركة
- مؤسسات التصنيع والخدمات والرعاية الصحية والتقنية والبنية التحتية

الأهداف التعليمية

بنهاية الدورة سيكون المشاركون قادرين على:

- تصميم إطار مترابط للسياسات المالية وتسلسل الوثائق
- تحديد ملكية السياسة والصلاحيات والموافقات والمساءلة
- صياغة قواعد سياسة تركز على النتائج وتختلف عن الإجراءات التشغيلية
- موازنة السياسات المالية مع أهداف المخاطر والضوابط والتقارير
- حوكمة الاستثناءات والإصدارات والتواصل وأدلة التنفيذ
- بناء دورة مراجعة وضمان وصيانة لدليل السياسات



محاور الدورة

اليوم 1: هيكل السياسات المالية

- إطار السياسات المالية ومبادئ التصميم
- تسلسل السياسة والمعيار والإجراء والإرشاد
- بيان نطاق السياسة وغرضها وسريتها
- خريطة ملاك السياسات وأصحاب المصلحة
- جرد السياسات وتقييم الفجوات

اليوم 2: الصلاحيات والمخاطر والضوابط

- مصفوفة الصلاحيات والموافقات المالية
- مبادئ فصل الواجبات وضوابط الوصول
- ربط المخاطر بمتطلبات السياسة
- توقعات الضوابط الوقائية والكاشفة
- قواعد الاستثناء والإعفاء والتععيد



اليوم 3: مجالات السياسات المالية الأساسية

- سياسات الموازنة والإيرادات والمصروفات
- سياسات الخزانة والبنوك ورأس المال العامل
- سياسات الأصول الثابتة والنفقات الرأسمالية
- سياسات التقديرات المحاسبية والإقفال
- سياسات التقارير المالية والسجلات

اليوم 4: الاعتماد والتنفيذ والضمان

- عملية التشاور بشأن السياسة ومراجعتها
- أدلة الاعتماد وضبط تاريخ السريان
- خطة التواصل والتدريب والإقرار
- أدلة التنفيذ ومراقبة الالتزام
- سجل الضمان والمخالفات والمعالجة



اليوم 5: تطبيقات حوكمة السياسات المالية

- تمرين: تصنيف السياسات والمعايير والإجراءات
- تمرين: بناء مصفوفة الموافقات والصلاحيات
- تمرين: صياغة مطلب في سياسة مالية
- تمرين: تقييم حالة استثناء ومعالجة
- تمرين ختامي: دليل محكوم للسياسات المالية وخارطة تنفيذ

تمارين عملية

تستخدم الدورة أنشطة مقترحة لتحويل متطلبات الحوكمة إلى سياسات مالية قابلة للاستخدام.

- نشاط مقترح: تحديد الفجوات والتدخلات في جرد قائم للسياسات المالية
- نشاط مقترح: تحويل حدود القرار ومتطلبات الفصل إلى مصفوفة صلاحيات
- نشاط مقترح: فصل قاعدة السياسة عن الإجراء وضابط النظام الداعمين لها
- نشاط مقترح: تخطيط التواصل وجمع الأدلة والمراجعة الدورية لسياسة معدلة

الأسئلة الشائعة

لمن تناسب دورة إطار السياسات المالية والحوكمة؟

تناسب مديري المالية والمراقبين ومديري المحاسبة وملاك السياسات ومتخصصي الحوكمة وفرق الضمان. وينبغي أن يفهم المشاركون عمليات المالية الأساسية.



ما الفرق بين السياسة المالية والإجراء؟

تحدد السياسة المالية المبدأ الحاكم والنتيجة المطلوبة وحقوق القرار والحدود. ويصف الإجراء التسلسل والأدوار والأنظمة والأدلة المستخدمة لتنفيذ نشاط محدد.

ماذا ينبغي أن تتضمن مصفوفة الصلاحيات المالية؟

تحدد المصفوفة القرارات والحدود المالية أو المرتبطة بالمخاطر وأدوار البدء والمراجعة ومستويات الاعتماد والتركيبات المحظورة ومسارات التصعيد والأدلة المحتفظ بها.

كيف تحكم الاستثناءات من السياسات المالية؟

تسجل عملية الاستثناء الطلب والمبرر وتقييم المخاطر والضوابط التعويضية والمعتمد والمدة والشروط والمتابعة وقرار الإغلاق أو التجديد.

ماذا تتضمن خارطة تنفيذ السياسات المالية؟

تتضمن الأولويات والملك والتشاور والموافقات وتواريخ السريان وتغييرات الإجراءات والأنظمة والتواصل والتدريب والقرارات وأدلة التنفيذ ومراجعات الضمان ومواعيد الصيانة.

الخلاصة

يغادر المشاركون ومعهم دليل محكوم للسياسات المالية ومصفوفة صلاحيات وخارطة تنفيذ تتضمن هيكل السياسات وحقوق القرار وتوقعات الضوابط والاستثناءات والإصدارات ومسؤوليات المراجعة. تحول الحزمة القواعد المالية المتفرقة إلى دورة حياة مضبوطة بمساءلة واضحة. ويمكن للفرق استخدامها لاعتماد السياسات وتوصيلها وتنفيذها ومراقبتها والمحافظة على اتساقها.